نقل المصطلح الإسلامي في قانون الأسرة الجزائري من العربية إلى الفرنسية

The Transfer of Islamic Legal Terminology in the Algerian Family Code from Arabic into French

بن أحمد صليحة أستاذ محاضر(أ)

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، benahmedsaliha@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال:10/23 / 2025* تاريخ القبول2026/01/12* تاريخ النشر: 20 01 /2026

ملخص: يستمد قانون الأسرة الجزائري مرجعيته الموضوعية من الشريعة الإسلامية، وتحرر نصوصه في أصلها باللغة العربية، مما يمنحه طابعا دينيا وثقافيا مميزا، ونظرا لاحتوائه على مصطلحات إسلامية محملة بدلالات شرعية، فإن ترجمتها تثير إشكالات تتعلق بنقل المفهوم الشرعي بأصالته ودقته، ويزداد هذا الإشكال تعقيدا بفعل الطبيعة المزدوجة لقانون الأسرة، الذي يجمع بين المرجعية الإسلامية في المضمون ومنهجية الصياغة الحديثة المستمدة من النموذج القانوني الفرنسي في الشكل.

وقد أدى هذا التداخل بين المرجعية الدينية والبنية القانونية الوضعية إلى تعقيد ترجمة المصطلحات الإسلامية إلى الفرنسية، إذ لا تقتصر الصعوبة على النقل اللغوي، بل تتمثل في الحفاظ على المفهوم الشرعي وتحقيق الملاءمة مع الصياغة القانونية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات الإسلامية، النظام القانوني الفرنسي، نظام الشريعة الإسلامية، الترجمة القانونية، قانون الأسرة الجزائري.

Abstract:

The Algerian Family Code derives its substantive foundation from Islamic Sharia, and its provisions areoriginally drafted in Arabic, which confers upon it a distinct religious and cultural character. Owing to the presence of Islamic terms imbued with binding legal-religious connotations, their translation raises particular challenges related to conveying the original Sharia-based meaning with accuracy and authenticity. This difficulty is further compounded by the dual nature of the Family Code, which combines Islamic reference in substance with French legal drafting methodology in form. The intersection between the religious foundation and the positivist legal framework has rendered the translation of Islamic legal terms into French increasingly complex, as the challenge extends beyond mere linguistic transfer to ensuring the preservation of the Sharia concept while achieving conceptual and legal adequacy within the French legal formulation.

Keywords: Islamic legal terminology, French legal system, Islamic Sharia system, legal translation, Algerian Family Code.

مقدمة:

يُعرّف القانون بأنه مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك وعلاقات الأشخاص في المجتمع على وجه ملزم (جعفور، 2007، صفحة 16)، ويستفاد من هذا التعريف أن القانون يوجد في المجتمع البشري لتنظيم الروابط الاجتماعية، فالقانون والمجتمع أمران متلازمان ومرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، حيث تتفاعل القاعدة القانونية مع المجتمع فتأتي لتنظيمه فعلا، بينما يسهم المجتمع في صياغتها وتشكيلها وفقا لخصائصه واحتياجاته، وبذلك تعد القاعدة القانونية مرآة المجتمع التي تعبر عن أوضاعه السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق يعد القانون مشروعا حضاريا في حد ذاته، يجسد ذاتية الأمم بين الأمم الأخرى، ويترجم هويتها ويبرز شخصيتها، ويربط بين ماضيها وحاضرها، فهو بذلك يحقق أصالتها بين الحضارات والأمم والشعوب (فيلالي، مقدمة في القانون، 2005، صفحة 13).

وتبعا لذلك يرتبط القانون ارتباطا وثيقا بالمضمون الثقافي والحضاري لكل مجتمع، إلا أن هذا الارتباط لا يظهر بدرجة واحدة في جميع فروع القانون، بل يختلف من فرع إلى أخر بحسب طبيعة القاعدة القانونية ومدى انفتاحها على المؤثرات الثقافية والدينية، فعلى سبيل المثال في القانون الجزائري نجد أن هناك فارقا كبيرا بين القانون المدني (الأمر 58/75، 1975)، وقانون الأسرة (القانون 11/84، 1984)، من حيث درجة ارتباطهما بالاعتبارات الثقافية والدينية، فالقانون المدني في جانبه الشكلي والموضوعي تأثر تأثرا واضحا بالثقافة الفرنسية التي تنتمي إلى القوانين المدنية أو ما يعرف بالقوانين الرومانية الجرمانية (عجة، 2009، صفحة 77)، ويعود ذلك إلى طبيعة قواعد القانون المدني التي تتسم بالتجريد والعمومية، لا سيما في مجال الالتزامات، والتي لا ترتبط عادة بالخلفيات الثقافية أو الدينية للمجتمع، وإنما تستند إلى مبادئ عقلانية مجردة ومفاهيم قانونية تقنية.

في المقابل، تمسك قانون الأسرة الجزائري بجذوره الثقافية المستمدة من الهوية العربية-الأمازيغية-الإسلامية، بالنظر إلى خصوصية هذا الفرع وارتباطه الوثيق بالقيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع، وقد حافظ، تبعا لذلك، على استقلالية ملحوظة في قواعده ومصادره التشريعية المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، بخلاف غيره من الفروع القانونية التي تأثرت بالتشريعات الفرنسية المطبقة خلال فترة الاستعمار .

وانطلاقا من هذه الخصوصية، اعتمد المشرع الجزائري بعد الاستقلال إلى استمداد غالبية أحكام قانون الأسرة من الشريعة الاسلامية ، فاستمد منها الأحكام التي تم تقنينها ضمن إطار القانون الوضعي، مع جعل الشريعة مصدرا احتياطيا رسميا لهذا القانون طبقا للمادة 222 منه، مراعاة للطبيعة الأصيلة للأسرة الجزائرية المرتبطة بالهوية الإسلامية والمذهبية.

بناء على ذلك، يتضح أن النظام القانوني الجزائري يقوم على ازدواجية مصدرية، حيث استُمد قانون الأسرة من الشريعة الإسلامية، بينما استقت باقي القوانين كالقانون المدني والتجاري والبحري والجنائي والإجرائي وغيرها من النموذج القانوني الفرنسي، وقد رافق هذه الازدواجية القانونية ازدواجية لغوية بين العربية والفرنسية، رغم إقرار اللغة العربية دستوريا كلغة رسمية وحيدة للدولة (دستور، 2020)، وجعلها اللغة المعتمدة في صياغة النصوص القانونية.

إلا أن الواقع العملي يكشف عن استمرار استخدام اللغة الفرنسية كلغة أصلية في إعداد العديد من النصوص القانونية (فيلالي، لغة القانون: علم نسبي وواقع، 2014، صفحة 21)، حيث تنشر القوانين بالعربية مرفقة بترجمتها الفرنسية، وتعد الترجمة وسيلة للحفاظ على المعنى الأصلي (لراري، 2017، صفحة 44)، مما يمنح اللغتين قيمة قانونية متساوية في تفسير النصوص القانونية.

غير أن قانون الأسرة يشكل استثناء، إذ تحرر نصوصه ابتداء باللغة العربية، بالنظر إلى أن مصدره الموضوعي هو الشريعة الإسلامية، التي تعد اللغة العربية وعاءها المفاهيمي والتشريعي، وعلى الرغم من ذلك، يترجم قانون الأسرة أيضا إلى الفرنسية، انسجاما مع النهج العام للمنظومة القانونيةالجزائرية، القائم على التكامل التشريعي واللغوي رغم تعددية المصادر.

وعليه، فإن ترجمة قانون الأسرة إلى اللغة الفرنسية تثير صعوبات جوهرية تتجاوز حدود الاختلاف المفاهيمي بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني الفرنسي، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المزدوجة لقانون الأسرة الجزائري، الذي يستمد مضمونه من المرجعية الإسلامية، بينما تصاغ أحكامه وفق منهجية قانونية مستوحاة من النموذج الفرنسي(Filali, 2012, p. 75)، وقد أدّى هذا التداخل بين المرجعية الدينية وأدوات الصياغة الوضعية إلى تعقيد عملية نقل المصطلحات الإسلامية إلى اللغة الفرنسية، إذ لم تعد الترجمة مجرد نقل لغوي، بل أصبحت جهدا تأويليا دقيقا يرمي إلى الحفاظ على المدلول الشرعي للمصطلحات ضمن بنية قانونية ذات طابع فرنسي.

وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تحقق الترجمة القانونية للمصطلحات الإسلامية الواردة في قانون الأسرة الجزائري من العربية إلى الفرنسية المواءمة بين الحفاظ على المدلول الشرعي للمصطلحات واعتماد الصياغة القانونية الحديثة المستوحاة من النموذج الفرنسي؟**

الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي اعتماد المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع توظيف المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم وتحديد دلالاتها الشرعية والقانونية، بما يسمح بفهم آليات ترجمتها وتحليل أوجه التوفيق بين المرجعيتين الإسلامية والفرنسية، وقد تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

1. ترجمة المصطلح الإسلامي في قانون الأسرة الجزائري بين الصياغة القانونية الفرنسية والمرجعية الإسلامية:

تعتر الترجمة أداة للتواصل الحضاري بين الشعوب، من خلال دورها في نقل المعارف والثقافات من أمة إلى أخرى (بوطرافية، 2008/2009، صفحة 20)، وتزداد أهميتها في المجال القانوني، ولا سيما في إطار القانون المقارن، الذي يقوم على دراسة تطور الأنظمة القانونية، واستخلاص العناصر الأساسية التي تقسم على ضوئها العائلات القانونية الكبرى، حيث تتميز كل واحدة منها بمنهجها وجغرافيتها القانونية، وبذلك يعد القانون المقارن وسيلة فعالة لمقارنة قاعدتين قانونيتين في نظامين مختلفين، من حيث البناء الموضوعي والصياغة اللغوية، بهدف تحديد نقاط التشابه والاختلاف، واستجلاء الحلول القانونية التي يعتمدها كل نظام (بن مشري، 2018، صفحة 39).

في هذا الإطار، تمثل الترجمة القانونية فرعا متخصصا ضمن الترجمة التقنية، إذ تعبر عن منظومة ثقافية وتشريعية متكاملة تعكس عقلية وتقاليد ونظام كل مجتمع، وتتميز هذه الترجمة بازدواجية وظيفية، تجمع بين دقة اللغة القانونية بما تحويه من مصطلحات معيارية وإلزامية (بن طرية، 2014، صفحة 83)، وبين ضرورة نقل الأثر القانوني للمصطلح ضمن منظومة قانونية مغايرة، وتتجلى أهمية هذه الترجمة في ارتباطها بالمصطلح القانوني الذي يمثل الركيزة الأساسية في بناء النصوص التشريعية وصياغتها، إذ يمثل الأداة التي يعبر بها عن المفاهيم القانونية وتنقل إرادة المشرع بدقة ووضوح، فكل نظام قانوني يصوغ مصطلحاته وفق خلفيته الفقهية والفكرية الخاصة، بما يضمن اتساق النص القانوني وانسجامه مع مرجعيته ومقاصده، وفي هذا الإطار، يعد قانون الأسرة الجزائري نموذجا متميزا لتفاعل المرجعيتين، الإسلامية والفرنسية، في تشكيل المصطلح القانوني، إذ استمد مضمونه من أحكام الشريعة الإسلامية، بينما صيغت قواعده وفق منهجية الصياغة القانونية الفرنسية.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المحور المصطلح القانوني كأساس لصياغة النصوص القانونية (1.1)، ثم المصطلح الإسلامي كمصدر للمصطلح القانوني في قانون الأسرة الجزائري (2.1).

1.1. المصطلح القانوني كأساس لصياغة النصوص القانونية:

في اطار بناء المنظومة القانونية، يشكل القانون مجموعة الحقائق القانونية التي تقوم عليها هذه المنظومة (فيلالي، لغة القانون: علم نسبي وواقع، 2014، صفحة 10)، ويعتمد القانون على غرار العلوم الأخرى، على اللغة كوسيلة لنقل المعارف بين الأفراد، وفي المقابل، تحتاج اللغة بدورها إلى العلوم، بما فيها علم القانون كونه مجموعة المعارف التي تسعى اللغة إلى التعبير عنها وتوضيحها، وقد أفضى هذا التفاعل بين اللغة العادية والعلوم إلى ظهور ما يعرف باللغة العلمية، ومن ضمنها اللغة القانونية، والتي تعرف بأنها استعمال خاص للغة العادية للتعبير عن معارف قانونية (عمارة، 2010، صفحة 25)، لكنها تتميز عن اللغة العادية بدقة دلالات الألفاظ، فاللغة القانونية، بصفتها لغة علمية، تتطلب وضوحا ودقة في المعنى الذي يحمله كل لفظ، وهو ما لا يتوفر بالضرورة في اللغة العادية.

ومن هنا برزت الحاجة إلى توحيد واستعمال المصطلحات القانونية بوصفها أدوات أساسية في بناء القواعد القانونية وصياغتها بدقة، فالمصطلح القانوني يمثل وحدة لغوية ذات طبيعة خاصة تتكون من دال ومدلول، وتتميز دلالته بالعمق والاتساع تبعا لمدلوله المفاهيمي لاالشكل لفظه (عبد الباقي، 2014/2015، صفحة 6)، وانطلاقا من هذه الأهمية، سيتم التطرق إلى تعريف المصطلح القانوني(1.1.1)، ثم إلى وظائفه(2.1.1).

1.1.1.تعريف المصطلح القانوني:

في إطار العلوم الاجتماعية، يمثل القانون مجالامعرفيا يمتلك مصطلحاته الفنية الخاصة التي تعبر عن مفاهيمه وتحدد معانيه بدقة، وتشكل هذه المصطلحات الأداة التي يعتمد عليها المشرع في صياغة النص القانوني، وتمتاز اللغة القانونية بصرامتها ودقتها، فهي موجهة إلى عموم الناس بأسلوب سهل ممتنع، كما يتداولها رجال القانون من قضاة، ومحامين، وأساتذة، وغيرهم من المتدخلين في الحقل القانوني (بناسي، 2016، صفحة 163)، ونتيجة لذلك تبوأت اللغة القانونية مكانة متميزة كلغة متخصصة ضمن علوم اللغة واللسانيات، لاسيما في فروعها التطبيقية، وعلى رأسها علم الترجمة، الذي يولي اهتماما خاصا بالدقة الاصطلاحية عند نقل المفاهيم القانونية بين مختلف الأنظمة القانونية.

وتنبع خصوصية اللغة القانونية من طبيعة المصطلح القانوني ذاته، الذي يعد أداة أساسية في بناء النصوص القانونية وصياغتها، ويعرف بأنه ما تواضع عليه أهل الاختصاص من ألفاظ محددة لإبراز دلالة على مفهوم معين في مجال القانون بما يبرز تميزه عن غيره من النصوص (بن تونس، 2004، صفحة 34)، وبالتالي يمثل المصطلح القانوني ميزة لغوية أساسية قد يتعذر فهمها من قبل العامة.

ويمتاز المصطلح القانوني عن سائر المصطلحات في العلوم الأخرى بارتباطه الوثيق ببيئته التشريعية والثقافية، إذ يعكس طبيعة النظام القانوني الذي ينتمي إليه من حيث التصورات الفكرية التي يقوم عليها، والمبادئ التي يستند إليها، والتكييفات القانونية التي يعتمدها، فكل نظام قانوني يمتلك منهجا خاصا في التفكير، ولغة مميزة في التعبير، وآليات محددة لتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة (Filali، 2012، صفحة 71)، ومن ثم، يعد المصطلح القانوني تجسيدا علميا لمنظومة حضارية متكاملة تعبر عن هوية المجتمع وثقافته القانونية.

وعلاوة على ذلك، تختلف المصطلحات القانونية عن المصطلحات التقنية في العلوم الدقيقة بكونها غالبا مشتقة من اللغة العامة، مما يضفي عليها طابعا خاصا، إذ تتحول من مدلولها العام إلى مدلول قانوني دقيق عند استخدامها في سياق تشريعي أو قضائي، ويؤدي هذا التحول إلى ما يعرف بظاهرة الاشتراك اللفظي (لونيسي و

العشي، 2019، الصفحات 14-11) في "الدال" والاختلاف في "المدلول"، حيث تحتفظ الكلمة بشكلها اللفظي المعروف في اللغة العامة، لكنها تكتسب مضمونا قانونيا متخصصا في سياقها المهني.

وتؤدي هذه الخصوصية إلى ما يعرف بـ "الغموض المصطلحي"، وهو سمة شائعة في المصطلحات القانونية والاجتماعية التي غالبا ما توصف بأنها "مصطلحات رخوة"، بالنظر إلى قابليتها للتأويل، ومرونتها مقارنة بالمصطلحات الصلبة التي تميز العلوم الطبيعية (بوطرافية، 2008/2009، صفحة 18).

2.1.1.وظائف المصطلح القانوني:

يضطلع المصطلح القانوني بوظائف متعددة ذات طابع علمي وعملي ، إذ يمثل أداة أساسية لضبط المفاهيم وتوحيد الفهم داخل المنظومة القانونية (بن تونس، 2004، صفحة 35)، ويهدف علم المصطلحات القانونية إلى توحيد المعنى القانوني للمصطلحات، بما يحقق الانسجام في الصياغة والاستعمال، سواء على مستوى التشريعات الوطنية أو في إطار المقارنات بين النظم القانونية ذات الخلفية اللغوية الواحدة، ومن ثم، فإن اتفاق أهل الاختصاص على اعتماد لفظ اصطلاحي واحد للدلالة على مفهوم قانوني محدد يعزز وضوح المعنى واستقرار التفسير ودقة التطبيق، سواء في صياغة النصوص التشريعية أو في الترجمة القانونية المقارنة.

كما يسهم المصطلح القانوني في تسهيل التواصل بين رجال القانون (بناسي، المصطلح بين علم المصطلحات وعلم القانون، 2017، صفحة 35) من قضاة ومحامين وموثقين وأساتذة، حيث يوفر لغة قانونية موحدة تستخدم في الأحكام القضائية، وعرائض الدعاوى، والعقود الرسمية، إضافة إلى المؤلفات والمدونات الفقهية التي ينتجها الباحثون.

فضلا عن ذلك، يمثل المصطلح القانوني أحد أبرز الأدوات لتحقيق الأمن القانوني (دستور، 2020)، إذ يتيح للمخاطبين بالقواعد القانونية فهمها وتوقع آثارها، ويتم ذلك من خلال استخدام مصطلحات دقيقة، واضحة، وغير قابلة للتأويل، مع تجنب تعدد المصطلحات للدلالة على المعنى الواحد، بما يضمن استقرار النص التشريعي ويعزز الثقة بالقانون، ويمكن الأفراد من التنبؤ بالعواقب القانونية لأفعالهم، وهو ما يعد دعامة أساسية لدولة القانون.

وتجدر الإشارة إلى نصوص قانون الأسرة الجزائري تصاغ غالبا وفق المنهجية القانونية الفرنسية، حيث يستعان أحيانا بمصطلحات من النظام القانوني الفرنسي لضمان توافق النص مع متطلبات الصياغة الحديثة، غير أن هذا التوجه يؤدي في بعض الحالات إلى تحريف المصطلحات الإسلامية ذات الدلالة الشرعية، التي تشكل المرجعية الأساسية لقانون الأسرة، بحيث يؤدي دمج المصطلحات الفرنسية ضمن النصوص ذات المرجعية الإسلامية إلى إخلال بالمعنى الشرعي، وهو ما يزيد من تعقيد عملية الترجمة من العربية إلى الفرنسية.

2.1. المصطلح الإسلامي كمصدر للمصطلح القانوني في قانون الأسرة الجزائري:

يلعب المصطلح الإسلامي دورا محوريا في فهم التوجيهات الشرعية، فهو الوسيلة التي من خلالها يدرك المقصود الشرعي للنصوص (بن تونس، 2004، صفحة 38)، ومن ثم، تشكل عملية نقله إلى الفرنسية تحديا كبيرا، نظرا لتداخل المرجعية الشرعية مع الصياغة القانونية الوضعية، لدراسة هذه المسألة، سنتناول تعريف المصطلح الإسلامي(1.2.1)، ثم البعد الثقافي والقانوني له(2.2.1).

1.2.1. تعريف المصطلح الإسلامي:

يستمد قانون الأسرة الجزائري جوهر أحكامه من الشريعة الإسلامية، كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى اجتهادات الفقهاء وتفسيراتهم، بما يضمن استقرار الأسرة ووظائفها الاجتماعية، ومن هذا المنطلق، يتأسس النظام العام للأسرة الجزائرية على قواعد شرعية، مما يفسرهيمنة المصطلحات الإسلامية على

النصوص القانونية، ويترتب على هذا الارتباط ازدواجية اصطلاحية واضحة، إذ يلجأ المشرع إلى اعتماد المصطلحات الشرعية ذاتها عند غياب نظائر قانونية دقيقة، أو للحفاظ على المعنى الشرعي ضمن النصوص الوضعية، بدلا من سن نصوص وضعية بديلة لا تحقق ذات الانضباط اللفظي والدلالي (عياشي، 2014، صفحة 73).

وتعرف الشريعة الاسلامية بأنها مجموعة الأوامر والأحكام الاعتقادية والعملية التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع (الزرقا، 2004، صفحة 48)، وتشمل أحكاما دنيوية وأخرى أخروية، تختلف في طبيعتها بين عامة وتفصيلية، وإلى جانب الأحكام الإلهية المنزلة، يشكل الفقه الإسلامي نتاج اجتهاديا لتفسير النصوص واستنباط الأحكام، حيث تتفاوت المدارس الفقهية الكبرى (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) في اجتهاداتها، بينما تمثل المبادئ الكلية للشريعة قواعد أساسية يتفق عليها الفقهاء (فيلالي، مقدمة في القانون، 2005، صفحة 196).

وانطلاقا من ذلك، يعد المصطلح الإسلامي و حدة لغوية متخصصة مستمدة من الشريعة، ويعرف بأنه " كل لفظ أو تعبير أو مفهوم جديد في اللغة العربية مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والفقه الإسلامي" (شريبي، 2012/2013، صفحة 56)، وينقسم هذا النوع من المصطلحات إلى ثلاثة أنواع رئيسية: النوع الأول مصطلحات جديدة لم تكن جزءا من مفردات اللغة العربية أصلا مثل الزكاة، والجهاد والقرآن الكريم والجنة والنار وغيرها، النوع الثاني مصطلحات كانت موجودة في اللغة العربية لكنها اكتسبت دلالة شرعية جديدة تختلف عن معناها الأصلي، ومن أمثلتها: الصلاة، الصوم، الكفر، الحج...، والنوع الثالث من المصطلحات الإسلامية التي وافقت مصطلحات في اللغة العربية شكلا ومضمونا مثل الطهارة، الوضوء، والعبادة ، الدعاء وغيرها... (غزالة، 2014، صفحة 1).

وتتميز هذه المصطلحات بكونها تستمد وحدتها المعجمية من اللغة العربية العامة، مع إعادة صياغتها ضمن منظومة مفاهيمية شرعية خاصة، عبر إضافة سمات اصطلاحية تمنحها طابعا تشريعيا أو فقهيا.

كما ساهم الفقه الإسلامي في تطوير هذه المنظومة الاصطلاحية من خلال ابتكار مصطلحات فقهية جديدة لتقريب الأحكام الشرعية إلى عامة الناس، وضبط معناها وفق الأصول قبل إدراجها في المؤلفات والمدونات الفقهية (صرهوم، 2018، صفحة 81)

2.2.1.البعد الثقافي والقانوني للمصطلحات الاسلامية:

نشأت المصطلحات الإسلامية في بيئة عربية أصيلة مع ظهور الإسلام، فصيغت للتعبير عن قضايا إنسانية واجتماعية جديدة في تلك الحقبة، مع الالتزام بالدقة اللفظية والوضوح الدلالي، وقد استمدت التشريعات الفقهية خصائصها من هذه المنظومة المفاهيمية، ما يفسر استمرار استخدام العديد من هذه المصطلحات في اللغات غير العربية ضمن المجتمعات الإسلامية، دون تغيير لفظها أو مدلولها (دباش، 2006، صفحة 119)، نظرا لما تحمله من حمولة دينية ودلالية ثابتة لا يمكن ترجمتها حرفيا دون الإخلال بوظيفتها الشرعية.

وتلعب هذه المصطلحات دورا أساسيا في هوية الأمة الإسلامية، وتميز نظام الشريعة عن الأنظمة القانونية الوضعية، إذ ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المسلمين وعاداتهم وتقاليدهم، وتحمل دلالات شرعية فريدة لا توجد في المصطلحات القانونية الوضعية (بدري، 2017، صفحة 82.)، وتواجه ترجمتها تحديات مزدوجة، تتمثل في طبيعتها المركبة التي تجمع بين بعد قانوني يتعلق بالمراكز القانونية الناشئة عن القاعدة، وبعد ديني يرتبط بامتثال أوامر الخالق، مع ازدواجية الجزاء بين العقوبة الدنيوية والثواب أو العقاب الأخروي وفق التكييف الشرعي للفعل (بدري، 2017، صفحة 84).

وعليه، يتطلب نقل المصطلحات الإسلامية إلى أنظمة قانونية أو لغوية مغايرة حذرا بالغا لتجنب تحريف دلالاتها أو استبدالها بمصطلحات أجنبية لا تتوافق مع المرجعية الشرعية، لا سيما أن القانون الوضعي يقتصر على تنظيم العلاقات بين الأفراد دون البعد الديني الذي يعتد به في الشريعة.

لذلك يجب على المترجم القانوني فهم الخلفيات التاريخية والثقافية للمصطلحات، لا سيما البيئة التي نشأت فيها المفاهيم الشرعية، فالمصطلح الإسلامي غالبا ما يعكس سلوكيات اجتماعية كانت سائدة في المجتمع العربي زمن نزول الوحي، رغم مخاطبة الأحكام لعموم المسلمين عبر العصور والثقافات (بولمرقة، 2007/2008، صفحة 51)، ومن الأمثلة على ذلك مصطلح "الظهار"، الذي كان يعكس ممارسة اجتماعية في الجاهلية، فأعاد التشريع الإسلامي ضبط مدلوله وحظره، مع تحديد كفارة متدرجة تبدأ بالعتق ثم الصيام أو إطعام المساكين(سورة المجادلة، الآية 03 و04).

كما يجب الإلمام بالبعد التشريعي للمصطلحات الإسلامية التي تحمل مضمونا قانونيا، مثل مصطلح **"**المحصنة"، وهو وصف شرعي للمرأة المتزوجة (سورة النساء، الآية 24) الذي يحفظ حق الزوج ويحمي النسب، ويطبق على النساء المسلمات وغير المسلمات من أهل الكتاب وفق نصوص الشريعة، بما يضمن الالتزام بالمبادئ الشرعية وتنظيم العلاقات الزوجية وفق القواعد الشرعية (محدة، دون تاريخ، صفحة 130).

2. مناهج ترجمة المصطلح الإسلامي في قانون الأسرة الجزائري من العربية إلى الفرنسية وصعوبات النقل الدلالي:

تختلف الترجمة القانونية عن الترجمة اللغوية التقليدية، إذ لا تقتصر على نقل المصطلح بين لغتين فحسب، بل تشمل أيضا نقله بين منظومتين قانونيتين متباينتين في المرجعيات، فالمصطلحات القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية تحمل خلفيات عقائدية وقيمية خاصة، بينما تنتمي اللغةالقانونية الفرنسية إلى نظام علماني يفصل بين الدين والدولة. ويجسد القانون المدني الفرنسي هذا الاختلاف في قواعد الأحوال الشخصية، مثل تنظيم العلاقات خارج إطار الزواج تحت مفهوم المساكنة (concubinage)(Filali، 2012، صفحة 73)، الذي يعكس انتقال القانون الفرنسي من التصور الديني لعقد الزواج باعتباره رابطة مقدسة، إلى تصور وضعي تحرري قائم على حرية واستقلال الأفراد، وهو ما يتناقض مع النظام القانوني الإسلامي.

وبناء على ذلك، تعد عملية نقل المصطلحات الإسلامية الواردة في قانون الأسرة الجزائري إلى الفرنسية مهمة معقدة، إذ يتوقف نجاحها على احترام الخصوصية الدلالية للمصطلح الإسلامي وما يحمله من أبعاد شرعية وتشريعية، إذ لا يمكن فصل هذا المصطلح عن سياقه الأصلي المستمد من المنظومة الفقهية الإسلامية، ويستلزم ذلك من المترجم القانوني البحث عن مقابلات وظيفية ضمن النظام القانوني الفرنسي، دون الإخلال بجوهر المعنى.

وعلى الرغم من اعتماد المشرع على مناهج الترجمة القانونية لنقل نصوص قانون الأسرة من العربية إلى الفرنسية، تواجه هذه العملية صعوبات جوهرية في النقل الدلالي بسبب التباين البنيوي بين النظامين القانونيين الإسلامي والفرنسي، ويزداد التعقيد بالنظر إلى الطبيعة المزدوجة لقانون الأسرة، الذي يجمع بين المرجعية الإسلامية في المضمون ومتطلبات الصياغة القانونية الحديثة المستمدة من النموذج القانوني الفرنسي في الشكل، وبناء على ذلك، يتناول هذا المحور جانبين مترابطين: ترجمة المصطلح الإسلامي بين التوطين والتغريب(1.2)، وصعوبات النقل الدلالي للمصطلح الإسلامي بين النظامين القانونيين الإسلامي والفرنسي(2.2).

1.2. ترجمة المصطلح الإسلامي بين التوطين والتغريب :

يحمل قانون الأسرة الجزائري بعدا ثقافيا وحضاريا عميقا، لارتباطه الوثيق بالمرجعية العربية الإسلامية، حيث تستمد العديد من نصوصه أحكامها من الشريعة الإسلامية وما تحمله من قيم ومفاهيم تعكس هوية المجتمع ومعتقداته. ومن ثم، فإن نقل هذه النصوص إلى الفرنسية يتطلب درجة عالية من الدقة والأمانة، نظرا للطبيعة المزدوجة للمصطلح القانوني الإسلامي، الذي يجمع بين وظيفة قانونية تتعلق بتنظيم الحقوق والواجبات، ووظيفة دينية وثقافية تستمد شرعيتها من النصوص الشرعية الثابتة (الزحيلي، 2007، صفحة 49)، لا سيما القرآن الكريم والسنة النبوية.

وتستلزم الترجمة القانونية المحافظة على الدلالة الأصلية للمصطلح الاسلامي ووظيفته الشرعية دون إخلال أو تشويه(Sibachir, 2022,p. 682)، مع مراعاة جانبي الشكل والمضمون، إذ يحمل كل مصطلح في لغته الأصلية حمولة دلالية خاصة يجب أن تنعكس في اللغة المترجم إليها (دباش، 2006، صفحة 125)، وعليه، فإن ترجمة المصطلح الإسلامي إلى لغة أخرى تبقى في أفضل الأحوال ترجمة تقريبية، غير قادرة على استيعاب أبعاده الشرعية والثقافية والدلالية بشكل كامل، وفي مواجهة هذا التحدي، اعتمد المشرع الجزائري مناهج الترجمة القانونية لمحاولة الحفاظ قدر الإمكان على الجوهر المفاهيمي للمصطلح الإسلامي عند نقله إلى بيئة قانونية تختلف في المرجعية الدينية والمنطق التشريعي، مستندا في ذلك إلى منهجين متكاملين هما: منهج التوطين (1.1.2) ومنهج التغريب (2.1.2).

1.1.2.منهج التوطين:

يقومهذا المنهج على انتاج نص سلس يحظى بقبول المتلقي الهدف، وهذا عن طريق استبدال عناصره الثقافية وأقلمتها بروح القيم اللغوية والثقافية المستهدفة**)**بادني، 2025**(**p.474 **,**، ويعتمد هذا المنهج على مجموعة من تقنيات الترجمة القانونية، أبرزها:

1.1.1.2.التكافؤ الوظيفي:

وتعرف بتقنية المعادلة (Equivalence fonctionnelle)، تعني هذه التقنية ترجمة المصطلح القانوني بمصطلح آخر يؤدي نفس الوظيفة القانونية داخل نظام قانوني مختلف (عبد الباقي، 2014/2015، صفحة 51)، ويستلزم ذلك فهما دقيقا للمدلول في اللغة الأصلية، ثم إيجاد مقابل وظيفي في اللغة الهدف، بما يشمل المفهوم والمؤسسة القانونية المعنية، باعتبار أن المصطلح القانوني يحدده النظام القانوني لا اللغة العامة (بن قدة، 2014، صفحة 71)، ومن الأمثلة على تطبيق هذه التقنية في قانون الأسرة الجزائري**:**

ترجمة مصطلح الخطبة الوارد في المادة 05 من قانون الأسرة إلى المصطلح الفرنسي **Les fiançailles**، حيث تم تحقيق مقابل وظيفي بين النظامين الإسلامي والفرنسي، باعتبار الخطبة وعدا غير ملزم بالزواج، يتيح للطرفين الحق في العدول دون مسؤولية تعاقدية، كما لا يستوجب التعويض، ما لم يصدر عن أحد الطرفين فعل خاطئ مستقل عن العدول ذاته، ترتب عنه ضرر مادي أو معنوي للمتواعد الآخر (يحي، 2022، الصفحات 444-441).

كما تم ترجمة مصطلح الزواج الوارد في المادة 04 من قانون الأسرة إلى المصطلح الفرنسي Le mariage، ورغم أن المفهوم في كلا النظامين الإسلامي والفرنسي، يتعلق بإنشاء الرابطة الزوجية، إلا أن هذا التشابه يظل شكليا فقط، ففي الشريعة الإسلامية، يعد الزواج عقدا شرعيا يقوم على اختلاف الجنسين، بينما في القانون المدني الفرنسي، وبموجب المادة 143، فيمكن إبرام الزواج بين شخصين من جنسين مختلفين أو متماثلين، ما يعكس اختلافا جوهريا في الطبيعة المفهومية لمؤسسة الزواج بين النظامين.

ولتدارك هذا القصور الدلالي، اعتمد المشرع الجزائري تقنية التفسير، فاستعمل في المادة 24 عبارة Le mariage légal، مقابل لمصطلح النكاح، للتأكيد على الطابع الشرعي لعقد الزواج وتمييزه عن المفهوم

المدني الفرنسي، فالزواج في قانون الأسرة الجزائري ينعقد وفق أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الأركان والشروط، كما أقر المجلس الإسلامي الأعلى الذي عرف العقد الشرعي بأنه ما توفرت فيه شروطه وهي المحل، الولي، المهر، الصيغة، والشهود (بلحاج، 2005، الصفحات 60-132)، ويعد تسجيله في الحالة المدنية مجرد توثيق للعقد الشرعي المعروف بـ "الفاتحة"، وعلى النقيض، يخضع الزواج في القانون المدني الفرنسي لأحكام القانون المدني القائم على المرجعية العلمانية ومبدأ المساواة المطلقة بين الزوجين في جميع آثاره القانونية.

2.1.1.2. التكييف:

تستخدم هذه التقنية عندما لا يتوفر مقابل دقيق للمصطلح الإسلامي في النظامين القانوني والثقافي للغة الفرنسية، فيعاد تكييف المفهوم ليصبح مفهوما ومقبولا لدى المتلقي في بيئته القانونية المحلية، وتقوم هذه المقاربة على استبدال واقع اجتماعي وثقافي بآخر يتلاءم مع بيئة اللغة الهدف (بولمرقة، 2007/2008، صفحة 58)، بما يضمن إيصال المعنى دون الإخلال بروح النص الأصلي.

لذلك، يجب على المترجم الاطلاع على سياق النص القانوني ودلالاته في بيئته الأصلية، ثم نقله إلى اللغة الهدف بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، وقد يستلزم ذلك استخدام مصطلحات فرنسية مأخوذة من اللغة العامة أو من المصطلحات القانونية القائمة.

ويمثل مصطلح الصلح مثالا بارزا على تطبيق تقنية التكييف، إذ ترجم في النص الفرنسي للمادة 49 من قانون الأسرة بلفظ conciliation، المستمد من القانون المدني الفرنسي لتقريب المعنى إلى المتلقي الفرنسي، غير أن هذا التكييف أدى إلى اختلاف دلالي جوهري، إذ إن الصلح في القانون الجزائري ذو مرجعية شرعية، ويعد إجراء جوهريا يهدف إلى إصلاح ذات البين والحفاظ على الرابطة الزوجية قبل الفصل في دعوى الطلاق، وهو إجراء إلزامي لا يترك لاختيار الأطراف، إذ يتعين على القاضي القيام بمحاولة جادة لإعادة الوفاق بين الزوجين دون الخوض في آثار الطلاق، فإذا أصر الزوج على الطلاق بعد استنفاد محاولات الصلح، يقوم القاضي بتوثيقواقعة الصلح وإجراءاته في محضر رسمي يعتد به قانونا في المراحل اللاحقة من الدعوى.

أما مصطلح conciliation في القانون المدني الفرنسي وطبقا للمادة 552 منه، فيمثل إجراء مدنيا بحتا يهدف إلى تسوية النزاع أو تنظيم آثار الطلاق دون أي بعد ديني، مما يجعل الترجمة الفرنسية لمصطلح الصلح تكييفا لغويا شكليا يقرب المفهوم إلى المتلقي، لكنه يفقد الطابع الشرعي والاجتماعي الأصلي للمصطلح.

2.1.2. منهج التغريب:

يهدف منهج التغريب في الترجمة القانونية إلى الحفاظ على المرجعية الشرعية للمصطلحات الإسلامية عبر توظيف تقنيات تضمن بقاء الصيغة الأصلية أو إرفاقها بشرح تفسيري، دون المساس بجوهرها أو تحريف معناها، مع صون البنية المفاهيمية للنص المصدر وخصوصيته الدينية والثقافية (بادني، 2025، صفحة 475)، ومن أبرز تقنيات الترجمة القانونية المعتمدة ضمن هذا المنهج:

1.2.1.2. الترجمة الحرفية:

ويطلق عليه كذلك بالتكافؤ المعجمي، ويقصد به النقل المباشر لعناصر النص من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف، بحيث يستبدل كل عنصر بما يقابله معجميا متى كان ذلك ممكنا، بما يؤدي إلى إنتاج نص مطابق من حيث المعنى والبنية التركيبية (بوعناني، 2016/2017، صفحة 171)، وقد طبقت هذه التقنية في ترجمة نص

المادة 02 من قانون الأسرة، حيث ترجم النص العربي " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع..." إلى «La famille est la cellule de base de la société...»، ما يعكس توافقا لغويا وتركيبيا بين النصين.

ومع ذلك، قد تفقد الترجمة الحرفية فعاليتها عند وجود اختلاف لغوي وثقافي كبير، كما هو الحال في المادة 25 من نفس القانون، حيث تم ترجمة "بنات الأخ وبنات الأخت" إلى les filles du frère et de la sœur، فيما الفرنسية توفر مصطلحا دقيقا هو les nièces،ويظهر هذا المثال أن الاقتصار على التكافؤ المعجمي لا يحقق دائما التطابق الدلالي، ما يبرز الحاجة إلى توظيف تقنيات ترجمة أكثر مرونة وتكيفا تراعي الخصوصية الثقافية والقانونية للنص المصدر.

2.2.1.2.الاقتراض:

تعرف هذه التقنية بالاستعارة اللفظية، وتستخدم عند عدم وجود مقابل معجمي أو وظيفي دقيق في اللغة الهدف، حيث يتم نقل المصطلح كما هو مع ضبطه وفق نظام اللغة الهدف (بوعناني، 2016/2017، صفحة 171)، وتعتر هذه التقنية من أكثر وسائل الترجمة دقة، لما تحققه من تطابق عال بين النص في لغته الأصلية ونظيره في اللغة الهدف، حيث تجنب المترجم الوقوع في تأويل أو شرح قد يفضي إلى تحريف المعنى، تاركا مسؤولية فهم المصطلح وسياقه لل متلقي(Bessadi, 2010, p. 44)، ونظرا للمكانة المحورية التي يحتلها المصطلح القانوني في تشكيل اللغة القانونية المتخصصة، فإن تقنية الاستعارة اللفظية تعد وسيلة فعالة يعتمدها المشرع لضمان الحفاظ على البنية النظرية والمنهجية للنصوص القانونية (عبد الباقي، 2014/2015، صفحة 38).

وقد لجأ المشرع الجزائري إلى هذه التقنية لنقل مصطلحات مثل El Khitba، Hadana، Waqf، وChari'a، في المواد 05، 62، 213، 222 من قانون الأسرة، حفاظا على دلالتها الشرعية والثقافية، إلا أن الإفراط في الاقتراض قد يؤدي إلى غموض النص القانوني المترجم ويعيق وضوحه وفهمه، حيث يتعارض ذلك مع مبدأ "لا يعذر أحد بجهل القانون" المنصوص عليه في المادة 78 من الدستور، الذي يقتضي أن تكون القاعدة القانونية واضحة في صياغتها،سهلة الاستيعاب لدى عموم المخاطبين بها، تحقيقا للأمن القانوني وضمانا لحسن تطبيق القانون.

3.2.1.2.تأويل النص أو التفسير:

تستخدم هذه التقنية عند تعذر اللجوء إلى التكافؤ الوظيفي أو المعجمي، حيث تعتمد على فهم السياق وشرح المصطلح القانوني لتحقيق التواصل القانوني المطلوب (سعدون و بوتشاشة، 2017، صفحة 44)، ويبرز ذلك بوضوح في المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية، كما هو الحال في قانون الأسرة الجزائري، إذ لا تفهم هذه المصطلحات بمعزل عن سياقها الشرعي والقانوني.

وقد اعتمد المشرع هذه التقنية في المادة 54 من قانون الأسرة عند ترجمة مصطلح الخلع، حيث أرفق المصطلح بشرح يوضح معناه في السياق الشرعي والقانوني، فجاء في النص الفرنسي «L'épouse peut se séparer de son conjoint, sans l'accord de ce dernier, moyennant le versement d'une somme à titre (khol'â)»

حيث يمثل الخلع حقا شرعيا وقانونيا للزوجة لإنهاء الرابطة الزوجية مقابل تعويض مالي (بن مالك، 2007، صفحة 367)، ونظرا لخصوصية المصطلح وغياب مقابل دقيق له في النظامين القانوني والثقافي الفرنسي، لجأ المشرع إلى تقنيتي التفسير مع الاقتراض، بإبقاء المصطلح الأصلي بين قوسين لتوضيح طبيعته الخاصة وصعوبة ترجمته الحرفية.

كما اعتمد المشرع التقنية ذاتها لترجمة مصطلح النشوز (نصر، 2011، صفحة 11)، الذي يصف حالة الشقاق والبغضاء التي تنشأ بين الزوجين وتؤدي إلى اضطراب العلاقة الزوجية، وتستلزم تدخل حكمين من أهل الزوجين لإعادة الإصلاح وفق نص المادة 55 من قانون الأسرة، غير أن الترجمة الفرنسية للنص جاءت بـ: conjugal abandon du domicile، وهو تعبير يصف مجرد مغادرة الزوجين للمسكن، دون أن يعكس المعنى الشرعي والدلالي العميق لمفهوم النشوز، الذي يقوم أساسا على الخلاف المستحكم بين الزوجين وليس مجرد ترك المسكن، وبذلك، يمكن اعتبار هذه الترجمة تحويرا جزئيا للمعنى، إذ تصف أثرا من آثار النشوز لا جوهره المفاهيمي في السياق الشرعي والقانوني.

2.2.صعوبات النقل الدلالي للمصطلح الإسلامي بين النظامين القانونيين الإسلامي والفرنسي:

لقد أخفق المشرع، في مواضع متعددة، في تحقيق النقل الدقيق للمصطلحات القانونية ذات المرجعية الشرعية الإسلامية الواردة في قانون الأسرة من العربية إلى الفرنسية، إذ تم استبدالها بمفردات قانونية فرنسية مستمدة من النظام الأسرة الغربي، لا سيما القانون المدني الفرنسي، بما أدى إلى اختلاف جوهري في الدلالات المفاهيمية ين النصين العربي والفرنسي، وقد أطلق البعض على هذا التوجه وصف "فرنسة الشريعة الإسلامية" (فيلالي، لغة القانون: علم نسبي وواقع، 2014، صفحة 29)، في إشارة إلى إعادة تأطير المفاهيم الشرعية ضمن نموذج قانوني علماني غربي.

ويرجع هذا الإخفاق إلى عدة أسباب موضوعية، أبرزها: تباين المصطلحات القانونية بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني الفرنسي (.1.2.2)، تعارض المصطلحات القانونية الفرنسية مع المفاهيم الشرعيةللمصطلحات الاسلامية (2.2.2)، التعارض الثقافي بين المرجعية القانونية الإسلامية والفرنسية(3.2.2)

1.2.2.تباين المصطلحات القانونية بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني الفرنسي:

يطلق على عملية نقل المصطلحات القانونية بين أنظمة مختلفة تسمية المثاقفة القانونية، إذ تعكس تفاعل وتبادل المفاهيم بين ثقافتين قانونيتين متباينتين (محمودي، 2019، صفحة 258)، وفي هذا السياق، تعتمد الجزائر نظاما قانونيا مختلطا يجمع بين المرجعية الإسلامية والقانون الفرنسي، ما يفرض تحديا حقيقيا عند ترجمة المصطلحات ذات المرجعية الشرعية في قانون الأسرة من العربية إلى الفرنسية.

فعملية الترجمة هنا تتجاوز النقل اللغوي البحت، لتصبح انتقالا بين منظومتين قانونيتين متمايزتين، تعرف بـ التوطين القانوني (transposition juridique)(Bessadi، 2010، صفحة 41)، حيث تستلزم هذه العملية استبدال المصطلحات الإسلامية بمقابلاتها في النظام الفرنسي مع مراعاة الفوارق الجوهرية في المبادئ والقيم والمناهج ونطاق الموضوعات القانونية. ويفضي هذا التباين العميق إلى صعوبة إيجاد مقابل اصطلاحي فرنسي يجمع بين الدلالة الشرعية والوظيفة القانونية للمصطلح الإسلامي، مما قد يؤدي إلى تشويه المعنى وطمس الخصوصية الثقافية والدينية.

وبناء عليه تواجه ترجمة المصطلحات القانونية ذات المرجعية الشرعية الإسلامية من العربية إلى الفرنسية تحديات جوهرية، نتيجة الفروق الجوهرية بين النظامين القانونيين الإسلامي والفرنسي، فبعض المصطلحات لا مقابل لها في القانون الفرنسي والعكس صحيح، مما يؤدي إلى ما يعرف بتعذر أو عدم قابلية الترجمة(بولمرقة، 2007/2008، صفحة 134)، مثل،مصطلح الكفالة في الشريعة الإسلامية، التي تمثل التزاما تطوعيا برعاية القاصر من حيث النفقة والتربية، دون تغيير نسبه أو اسمه طبقا لنص 116المادة من قانون

الأسرة، وتتم بموجب عقد شرعي، فقد تم ترجمته إلى Recueil légal في النص الفرنسي، وهو مصطلح مُكيف لا يستخدم عادة في اللغة الفرنسية القانونية، وإنما صيغ خصيصا لتقريب مفهوم الكفالة، بوصفها نظاما شرعيا إسلاميا بخلاف نظام التبني Adoption المعتمد في القانون الفرنسي، والذي يعد الآلية الرسمية لرعاية القصر، ويترتب عليه نقل النسبواعطاء الطفل اسم العائلة المتبنية طبقا لما نصت عليه المادتين 356 و357 من القانون المدني الفرنسي.

أما المصطلحات التي لها نظائر فرنسية، فإن التفاوت في المعنى يظل قائما، إذ قد يتوافق المصطلح ظاهريا مع نظيره الفرنسي، لكنه يحمل دلالات شرعية لا توجد لها مقابلات دقيقة في القانون الفرنسي، مما يمنحه طابعا فريدا يصعب نقله بدقة دون فقدان جزء من وظيفته الأصلية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مصطلح الصداق الوارد في المادة 14 من قانون الأسرة الجزائري، والذي ترجم في النص الفرنسي للمادة إلى مصطلح La dot، ورغم اعتماد تقنية التكافؤ الوظيفي، إلا أن مدلول La dot لا يطابق بدقة الصداق في الشريعة الإسلامية، إذ يقصد بالصداق المال الذي يلتزم الزوج بدفعه للزوجة، ويثبت لها بالعقد أو بالدخول (محدة، دون تاريخ، صفحة 83)، ويعد حقا خالصا لها، ويعكس إرادة الزوج الجادة والتزامه المعنوي والمادي في إقامة رابطة زوجية قائمة على حسن النية والإخلاص(بلحاج، 2005، صفحة 265).

أما في النظام القانوني الفرنسي، فيقصد بمصطلح La dot المال الذي يقدمه أحد الزوجين للآخر بناء على اتفاق تعاقدي(بولمرقة، 2007/2008، صفحة 90)، ما يجعله خاضعا لإرادة الطرفين فقط، ويفتقر بذلك إلى الحمولة الشرعية والقانونية التي يكتسبها الصداق في الشريعة الإسلامية، وإزاء هذا التباين، فإن المشرع الجزائري، عند ترجمته نص المادة 14 من قانون الأسرة، كان بإمكانه تفادي الإخلال بالدلالة الأصلية للمصطلح باستخدام تقنية الاقتراض وإدراج المصطلح العربي Sadak في النص الفرنسي، مما يمكن القارئ اللغة الهدف من فهم خصوصية المفهوم في سياقه الثقافي والديني واحترام طابعه الشرعي.

وينسحب هذا الإشكال كذلك على مصطلح الطلاق بإرادة الزوج المنفردة الوارد في المادة 57 من قانون الأسرة، حيث استخدم النص الفرنسي عبارة divorce par répudiation ورغم اعتماد تقنية التفسير، فإن هذه الترجمة لا تعكس بدقة مضمون النص العربي، إذ إن مصطلح répudiation في القانون الفرنسي يشير إلى فسخ الرابطة الزوجية بإرادة أحادية لأي من الزوجين (بولمرقة، 2007/2008، صفحة 110)، وهو مفهوم يختلف جوهريا عن الطلاق في الشريعة الإسلامية، الذي يختص بالزوج وحده ويخضع لضوابط شرعية صارمة تهدف إلى منع التعسف وحفظ كيان الأسرة (سراج و إمام، 1999، الصفحات 21-18)، ويعتبر إجراء استثنائيا يلجأ إليه عند الضرورة فقط، بخلاف القانون المدني الفرنسي الذي يمنح الطرفين حقا متساويا في طلب الطلاق، وفق إجراءات موحدة.

كما يشكل مصطلح الورثة مثالا آخر على صعوبة النقل الدلالي، إذ ترجم النص الفرنسي للمادة 139 عبارة les héritiers اعتمادا على تقنية المكافئ الوظيفي، بينما تنظم الشريعة الإسلامية الورثة وفق نظام شرعي محدد يرتكز على القرابة والزواج، كما تحدد أنصبة الورثة بموجب نصوص قطعية، مع حظر الإرث كذلك يمنع الإرث بين المسلم وغير مسلم، وفي حالات اللعان طبقا لأحكام المادة 138 من قانون الأسرة، فضلا عن تقييد مسؤولية الورثة بسداد ديون المورث ضمن حدود التركة فقط ، دون امتدادها إلى ذممهم المالية الخاصة، وفقا لما نصت عليه في المادة 180 من ذات القانون.

وفي المقابل، فإن القانون المدني الفرنسي يعرف الورثة بأنهم أقرباء الدم والزواج، مع تبنيه مبدأ المساواة الكاملة بين الذكور والإناث في الاستحقاق الإرثي، كما يجيز الإرث في حالة التبني الكامل، ولا يمنع انتقال التركة بسبب اختلاف الدين، ويعتبر الوريث في هذا النظام خلفا عاما يحل محل المورث في جميع الحقوق

والالتزامات، وبذلك، تتحدد مسؤولية الوريث عن ديون التركة وفق اختياره القانوني بين القبول المطلق، أو القبول ضمن حدود صافي التركة، أو التنازل الكامل عن الإرث، طبقا لأحكام المواد 771، 793 و 778 من القانون المدني الفرنسي.

إضافة إلى ما سبق، يلاحظ أن المشرع لم يوفق في ترجمة مصطلح الولي الوارد في المادة 11 من قانون الأسرة إلى الفرنسية بمصطلح tuteur، وهو مصطلح يستعمل في القانون المدني الفرنسي كما توضحه المادة 408 منه، للدلالة على الوصي الذي يمارس الولاية القانونية على القاصر أو عديم الأهلية، ويمثله في التصرفات المدنية والقضائية، ويتولى إدارة أمواله وشؤونه الخاصة، بينما قصد المشرع الجزائري بمصطلح الولي مفهوم الولاية في الزواج كما تقرها أحكام الشريعة الإسلامية، وهي ولاية خاصة تخول الولي -سواء كان الأب أو أحد الأقارب، أو القاضي عند انعدام الولي – إبرام عقد الزواج نيابة عن القاصر، وفق الضوابط الشرعية (بقة، 2015، الصفحات 125-110)، قد تؤدي ترجمة مصطلح الولي بـ tuteurالتباسا لدى المتلقي الفرنسي، الذي سيربطه بالوصاية المدنية في النظام القانوني الفرنسي، مما يفقد المصطلح الولي معناه الأصلي، المتعلق بالولاية الشرعية الخاصة بعقد الزواج، وهي مؤسسة فقهية لا نظير لها في التشريع الفرنسي.

2.2.2. تعارض المصطلحات القانونية الفرنسية مع المفاهيم الشرعية للمصطلحات الاسلامية:

ويبرز التضارب بين النظامين الإسلامي والفرنسي بشكل واضح في مصطلحات لها نظائر ظاهرية في القانون الفرنسي، إلا أن الفهم الدلالي يظل متعارضا، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مصطلح تعدد الزوجات، الذي يشير في الفقه الإسلامي إلى الزواج بأكثر من زوجة واحدة وفق شروط شرعية محددة، ، فقد ترجم المشرع هذا المصطلح في النص الفرنسي للمادة 19 من قانون الأسرة بمصطلح Polygamie مستعينا بتقنية المكافئ الوظيفي، غير أن هذا النقل، وإن بدا في ظاهره متقاربا، أفرز انحرافا دلاليا واضحا، إذ يشمل polygamieفي الثقافة القانونية الفرنسية تعدد الزوجات والرجال على حد سواء (بولمرقة، 2007/2008، صفحة 101)، ويحمل دلالة سلبية مرتبطة بالتحريم الأخلاقي، ما يفرغ المصطلح من مضمونه الشرعي، ومرد هذا الخلل إلى خصوصية المفهوم الإسلامي التي لا نظير لها في المنظومة القانونية الفرنسية، سواء من حيث التأصيل الديني أو التنظيم الاجتماعي، ومن ثم، كان من الممكن للمشرع تفادي هذا الإشكال بالاحتفاظ بالمصطلح الإسلامي بصيغته الأصلية، أو بإضافة توصيف يبرز طابعه الشرعي، بما يحفظ الدقة المفهومية للمصطلح الإسلامي ويجنب أي تحريف دلالي قد يفرغه من محتواه الشرعي والاجتماعي.

3.2.2.اختلاف الدلالات الثقافية للمصطلحات القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي:

تتجلى صعوبة الترجمة القانونية بين النظامين الإسلامي والفرنسي في التباين الثقافي والدلالي للمصطلحات، إذ لكل نظام جذوره ومقاصده الخاصة التي تشكل أساس فهمه للمصطلح القانوني، فبعض المصطلحات تحمل في اللغة الهدف دلالات ثقافية مغايرة للمفاهيم الإسلامية، وهو ما يفسر إخفاق المشرع الجزائري أحيانا في نقل مصطلحات قانون الأسرة المستمدة من الشريعة الإسلامية بدقة، لا سيما عند استخدامه تقنية التكييفadaptation، التي تلجأ إليها الترجمة القانونية عندما تعجز التقنيات الأخرى عن إيجاد مقابل دلالي مناسب في اللغة الهدف، في هذه الحالة، يختار المترجم مصطلحا يؤدي المعنى المقصود في النص الأصلي، شريطة ألا يكون له وظيفة اصطلاحية قائمة أو حمولة دلالية مستقرة ضمن النظام القانوني للغة المستقبلة (بوطرافية، 2008/2009، صفحة 92).

ويظهر هذا التعارض بوضوح في ترجمة مصطلح اللعان الوارد في المادة 138 من قانون الأسرة، حيث استعمل المشرع في النص الفرنسي مصطلح anathème، وهو مصطلح ذو جذور دينية مسيحية، يشير إلى عقوبة كنسية كانت توقع على الخارجين عن العقيدة الكاثوليكية، ويستعمل مجازا للدلالة على اللعنة أو

الحرمان الكنسي (بوطرافية، 2008/2009، صفحة 92)، غير أن هذا الاستخدام لا يعكس الوظيفة القانونية والشرعية لمصطلح اللعان في الفقه الإسلامي، الذي يعد وسيلة شرعية لإثبات أو نفي النسب، ويخضع لتنظيم دقيق في الشريعة، حيث يعرف بأنه حلف بألفاظ مخصوصة من قبل الزوج على زنى زوجته أو نفي ولدها منه، أو حلف الزوجة على تكذيبه في القذف، مستمدا مشروعيته من القرآن والسنة والإجماع والقياس (بناسي، نحو صياغة قانونية لفقه اللعان في قانون الأسرة الجزائري، 2019، صفحة 11)، وقد كرس قانون الأسرة هذا المفهوم في المادتين 8 و41، باعتباره إجراء ذا أثر قانوني مباشر يتمثل في نفي النسب ووقوع التحريم المؤبد بين الزوجين.

وعموما فإن عملية نقل المصطلحات الإسلامية الواردة في قانون الأسرة الجزائري من العربية إلى الفرنسية أدت في العديد من الحالات إلى استبدالها بمصطلحات ذات مدلولات مستمدة من المنظومة القانونية الفرنسية، مما نتج عنه تشويه للمفاهيم الشرعية الأصلية وإخضاعها لقوالب قانونية غربية لا تراعي الخصوصية الثقافية والدينية للمصطلح الإسلامي.

خاتمة:

يستمد قانون الأسرة الجزائري مرجعيته الموضوعية من الشريعة الإسلامية، وتحرر نصوصه أصلا باللغة العربية، مما يمنحه طابعا دينا وثقافيا خاصا، لاحتوائه على مصطلحات إسلامية محملة بدلالات شرعية، كما أن الطبيعة المزدوجة لهذا القانون، الذي يجمع بين المرجعية الإسلامية في المضمون ومتطلبات الصياغة القانونية الحديثة المستمدة من القانون الفرنسي، تجعل عملية نقله إلى الفرنسية لا يقتصر على مجرد ترجمة لغوية، بل يثير إشكالا جوهريا يتمثل في مواءمة المصطلحات الإسلامية داخل منظومة قانونية فرنسية تختلف في بنيتها ومفاهيمها الأساسية.

وقد أظهر التطبيق العملي أن الترجمة الفرنسية لقانون الأسرة الجزائري غالبا ما تعجز عن إيجاد مقابل دقيق للمصطلحات الإسلامية، كما هو الحال مع مصطلحات الولي، العدة، الكفالة وغيرها، ويؤدي ذلك إما إلى فقدان الدلالة الشرعية لهذه المصطلحات، أو إسقاطها على مفاهيم القانون المدني الفرنسي، مما يفضي إلى تحريف المعنى الأصلي للنص، كما تبين أن منهجي التوطين والتغريب، اللذين اعتمدهما المشرع الجزائري عند ترجمة المصطلحات الاسلامية، لم يوفرا دائما الحل الأمثل، إذ يكشفان عن قصور في نقل الدلالة الشرعية الكاملة مع الحفاظ على انسجام النص المترجم.

وبوجه عام، أظهرت الترجمة الفرنسية للمصطلحات الإسلامية في قانون الأسرة الجزائري قدرا من الاضطراب، لا نتيجة غياب مناهج الترجمة، بل بسبب صعوبة إيجاد مقابلات دقيقة توازن بين الدلالة الشرعية للمصطلح الإسلامي ومتطلبات الصياغة القانونية الفرنسية، وقد انعكس ذلك في بعض الحالات على ضعف ملاءمة النص المترجم للبيئة القانونية المستقبلة، وفي حالات أخرى حال دون الحفاظ الكامل على الهوية المفاهيمية للمصطلح الإسلامي.

ومن ثم تقتضي الضرورة أن تبنى الترجمة القانونية للمصطلحات الاسلامية على رؤية منهجية دقيقة تستحضر وظيفتها التشريعية، وتوازن بين الحفاظ على دلالتها الشرعية وإمكانية إدماجها ضمن المنظومة القانونية الفرنسية، بما يضمن الانسجام المفاهيمي للنص وفعاليته التشريعية في كلتا اللغتين.

وبناء على ما سبق نقترح ما يلي:

- ضرورة اعتماد إطار منهجي واضح لترجمة المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية، يقوم على التحليل اللغوي، والأسلوبي، والمعجمي، والفقهي، والقانوني، بما يضمن دقة المعنى، ومواءمته للثقافة والبيئة القانونية المستقبلة.
- ضرورة إرساء آلية مؤسساتية دائمة تضم خبراء في القانون والشريعة والترجمة، تتولى مراجعة واعتماد الترجمات الرسمية لقانون الأسرة.
- ضرورة تنسيق الجهود بين الدول الإسلامية على وضع معجم عربي–عربي موحد للمصطلحات الشرعية والقانونية، يتضمن تعريفات دقيقة تدمج الأبعاد اللغوية والفقهية والقانونية، بما يمنع تضارب المفاهيم. ويبنى على هذا المعجم لاحقا معجم ثنائي اللغة (عربي–فرنسي أوعربي- إنجليزي) يعتمد مقابلات اصطلاحية موحدة مدعومة بالشرح الموجز، لضمان نقل المفهوم الشرعي بدقة والحفاظ على وحدة الصياغة التشريعية عند الترجمة.
-ضرورة تشجيع ترجمة أمهات كتب الفقه والتفسير وعلم الحديث، قديمها وحديثها، من أجل إثراء المرجعية العلمية وضمان الدقة في توظيف المصطلحات الاسلامية داخل السياقات القانونية المقارنة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- النصوص القانونية:

- دستور 2020،(ج.ر:2020/82).
- الأمر رقم: 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، (ج.ر: 1975/78).
- القانون رقم: 11/84 المؤرخ في 09 يونيو 1984، المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم، (ج.ر: 1984/24).

2- الكتب:

- بلحاج، العربي.(2005). الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ج 1، (الزواج والطلاق)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محدة، محمد.(ب.ت.ن). الأحكام الأساسية في الأحوال الشخصية، ج1، الخطبة والزواج، باتنة-الجزائر: دار شهاب .
- الزرقا، مصطفى أحمد.(2004). المدخل الفقهي العام، ط2، دمشق- سوريا: دار القلم.
- جعفور، محمد سعيد.(2007). مدخل للعلوم القانونية، ج1، الوجيز في نظرية القانون، الجزائر: دار هومة.

- سراج محمد أحمد، إمام، محمد كمال(1999). أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- عجة، الجيلالي.(2009). مدخل للعلوم القانونية، ج1، نظرية القانون بين التقليد والحداثة، الجزائر: برتي للنشر.
- غزالة، حسن بن سعيد.(2014). ترجمة المصطلحات الإسلامية، مشاكل وحلول، لبنان: دار العلم للملايين.
- فيلالي، علي.(2005)، مقدمة في القانون، الجزائر: موفم للنشر.

3- الأطاريح والمذكرات:

أ- الأطاريح:

- بوعناني، إسمهان.(2017/2016)، استراتيجية التكافؤ القانونية-ترجمة القانون التجاري-، أطروحة دكتورة، معهد الترجمة- جامعة وهران.

ب – المذكرات:

- بن قدة، حورية.(2014). إشكالية ترجمة المصطلحات الشرعية من العربية إلى الفرنسية- قانون الأسرة أنموذجا-، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات- قسم اللغة الإنجليزية- شعبة الترجمة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.
- بوالمرقة، مينة.(2008/2007). ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية، كلية الآداب واللغات-قسم الترجمة، جامعة منتوري- قسنطينة.
- بوطرافية، لطيفة.(2009/2008).البعد الثقافي في الترجمة القانونية- ترجمة قانون الأسرة الجزائري أنموذجا-،مذكرة ماجستير، قسم الترجمة -جامعة وهران.
- شريبي، لمياء.(2013/2012).ترجمة القرآن الكريم بيت تحديات المصطلح وطالب الدلالة(دراسة تحليلية مقارنة لترجمة المصطلحات الإسلامية في القرآن، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات-قسم الترجمة، جامعة منتوري- قسنطينة.
- عبد الباقي، زهرة.(2015/2014). إشكالية ترجمة مصطلحات قانون الأسرة الجزائري، كلية الآداب واللغات- قسم اللغة الإنجليزية- شعبة الترجمة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.
- عمارة، نجاة.(2010). منهجية ترجمة النص القانوني من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية- قانون الأسرة الجديد نموذجا-، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات- قسم الترجمة، جامعة الجزائر.

4- المقالات:

- بن تونس ، زكرياء(2004). المصطلح القانوني بين الخلفية الشرعية والاسقاط الوظيفي العملي في قانون الأسرة الجزائري، مجلة البحوث الأسرية، مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر1، المجلد 04، عدد خاص، ص ص31-50.
-بناسي، شوقي (2006). تأثير القانون الفرنسي والمصري على القانون المدني الجزائري (الالتزامات أنموذجا)، مجلة حوليات الجزائر، المجلد30، العدد3 (عدد خاص)، ص ص 163-181.
- بقة، عبد الحفيظ بقة (2015). ركن الولي في عقد الزواج والاشكالات التي تثيرها المادة 11من قانون الأسرة الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد1، العدد 23، جوان، صص 363-341.
-بن مالك، حسن(2007). أحكام الخلع في قانون الأسرة الجديد (دراسة مقارنة)، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 13، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- جامعة وهران، 09 ديسمبر، ص ص 365-380.
- سعدون، نجاة، بوتشاشة، جمال(2017). البناء اللغوي لنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظل لغة
- دباش، عبد الحميد(2006). ترجمة المصطلح التشريعي في الفقه الإسلامي، من العربية إلى الفرنسية، مجلة المترجم، العدد 13، عدد خاص بالملتقى الدولي السادس حول " ترجمة النص القانوني"، يناير- جوان، ص ص 115-140.
- سعدون، نجاة، بوتشاشة، جمال(2017). البناء اللغوي لنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص. مجلة الأثر، العدد28، جامعة قاصدي – مرباح ورقلة، جوان، ص ص 37-50.
-صرموم، رابح (2018). تطور المصطلح الفقهي في المذهب المالكي، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، المجلد03، العدد1، فيفري، ص ص 77-104.
- عصام بادني (2025). أثر المرجعية الفكرية والدينية في ترجمة المصطلحات القرآنية: نماذج تطبيقية مستخلصة من ترجمات فرنسية عن مصطلحات الفلك في القرآن الكريم ، مجلة اللغة والترجمة، المجلد 05، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص ص 471-481.
- لونيسي، محمد صالح والعشي ، نورة (2019).المشترك اللفظي في المصطلح القانوني: بين الأصالة اللغوية والأساليب التشريعية- قانون الأسرة نموذجا-، حوليات الجزائر1، العدد 33- الجزء ا04، ديسمبر 2019، ص ص 10-33.
-محمودي إيمان أمينة(2019). إشكالية ترجمة المفاهيم القانونية الشرعية في الاتفاقيات الدولية والمثقافة، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد8، العدد 10، جامعة وهران2، ص ص 255-266.
- يحي، عبد العزيز(2022)، الطبيعة القانونية للخطبة في القانون الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33، العدد 04، المجلد 33، العدد 04، ديسمبر، ص ص، 437-444.

5- الملتقيات

- بدري، جمال(2017).الترجمة القانونية: بحث عن تكافؤ المصطلحات ، مداخلة في أشغال اليوم الدراسي " المصطلح القانوني: لغة علمية وواقع عملي"، المنعقد في مقر المحكمة العليا يوم 04 ديسمبر 2017.
- بن طرية،معمر(2014). إشكالية الترجمة وتقنياتها في التقريب بين الأنظمة القانونية المقارنة، ملتقى الوطني" قابلية الوصول إلى القانون"، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المنعقد يومي 16-17 فبراير2014.
- بناسي، شوقي (2017).المصطلح بين علم المصطلحات وعلم القانون، مداخلة في أشغال اليوم الدراسي " المصطلح القانوني: لغة علمية وواقع عملي"، المنعقد في مقر المحكمة العليا يوم 04 ديسمبر 2017.
-فيلالي،علي (2014). لغة القانون: علم نسبي وواقع، ملتقى الوطني" قابلية الوصول إلى القانون"، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 16-17 فبراير2014.
-لراري، رشيد(2017). واقع المصطلح القانوني في الجزائر والبلاد العربية، مداخلة في أشغال اليوم الدراسي " المصطلح القانوني: لغة علمية وواقع عملي"، المنعقد في مقر المحكمة العليا يوم 04 ديسمبر 2017.
-عياشي، جمال(2014). تأثير الازدواجية اللغوية الشرعية القانونية في فهم نصوص القانونية في ظل أحكام قانون الأسرة الجزائري ملتقى الوطني" قابلية الوصول إلى القانون"، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 16-17 فبراير2014.
6- المطبوعات:
- بن مشري، عبد الحليم(2018).توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية،مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018

ثانيا: المراجع باللغة االفرنسية:

1- legal texts :
- Code civil français,modifié et complété.
2- articles :
-Bessadi, Nourredine, e traducteur juridique algérien face à la difficulté de traduire certains termes juridiques arabes, Alternative Francophone, volume 1, numéro 3, Decembre, 2010, p40-48.
3-Les colloques scientifiques :
- Ali Filali, Bilinguisme et Bi juridisme, L'exemple du droit Algérien, la Bilinguisme juridique dans les pays Maghreb, colloque international, Université d'Alger 1, perpignan 02 et 03 Avril 2012.